جامعة باجي مختار ـ عنابة

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

قسم الجذع المشترك السنة الأولى ل.م.د

المحاضـــــرة الرابعــة

مفاهيـــــم أوليـــــة III : النقـــــــود

من إعداد:

د. عبــد الله مولـــــــة

تحرير:

أ. عبد الغاني بـــاحمــد

2015/2014

المادة: مدخــل إلى علــم الإقتصــاد
الوحدة: وحدة التعليم الأساسية 1
المعامل: 2
الرصيد: 5

المحاضرة الرابعة: مفاهيم أولية III : النقود

الهـدف البيداغــوجي: لمفهوم النقود مقام خاص في التحليل الإقتصادي، ينطوي على مفارقة كبرى. فالنقود هي كل شيئ و لا شيئ، في آن واحد ! و هو ما يحملنا لمقاربة هذا المفهوم بعمق و إمعان. خاصة، إذ علمنا أن النقود تمثل في حياتنا، الشيئ الأكثر ظاهرية و، الأكثر رمزية.

عنــاصر المحــاضرة:

1- حدود التعريف المبتذل للنقـود ؛

2- جوهر النقود و مدلولـها الإقتصادي؛

3- وظائف النقود؛

4- دور النقـود في النشاط الإقتصادي؛

5- النقـود و النظـام الإقتصاد؛

مفاهيم أولية III :
النقـــود

1 - حدود التعريف المبتذل للنقود :

من أراد تجنب الصعوبات المنهجية و النظرية، فيلجأ إلى التعريف الشكلي و البسيط للنقود بإعتبارها: أي شيئ مقبول، عرفا و قانونا لتسوية المعاملات أو، يلجأ إلى المقولة الإنجليزية المشهورة: النقود هي كل ما تفعله النقود (money is what money does) أنه التعريف المبتذل.

تعريف مبتذل و شكلي لأنه، لا يعتبر النقود في الزمان. أي يجعل من النقود مقولة لا تاريخية. فلا يفرق بين النقود الرومانية التي تعود إلى ما قبل الميلاد، و النقود المعاصرة. سواء، من حيث الجوهر أم، من حيث الوظائف.

2 - جوهر النقود و مدلولها الإقتصادي:

- قبل كل شيئ، تبدو النقود **كعلاقة مجردة بين السلع،** تخفي أساس التبادل. فماذا يعني تبادل سلعتين أو، تبادل نقود بسلعة ؟

- إن هذا التبادل يعني ببساطة، ان النقود في حد ذاتها **سلعة** و إن لم يكن الأمر كذلك، لما وقع هذا التبادل بين شيئين مختلفين أصلا، من حيث خصائصها المادية. للنقود بالتالي، كل مقومات السلع (تكلفة، منفعة، سعر...)، مع بعض الخصوصيات التي تنفرد بها. و هي بالتحديد، الخصوصيات التي تجعلها أكثر قابلية للإستعمال كنقد (خفة الوزن، سهولة التقسيم، الأمان، سهولة التخزين و عدم التلف ...)

- و لأن النقود سلعة خاصة، فهي **معادل عام** (لكل السلع). و قد تحققت هذه الصفة للنقود، بعد تطور إقتصادي معلوم، و بصفة تدريجية، موازاة مع تحول الأنظمة الإقتصادية.

3- وظائف النقود :

الوظيفة الأساسية الأولى هي: **التوسط للتبادل**. لأنها الوظيفة الأصلية. فمن الناحية النظرية و المنطقية، ليس الهدف من قبول و إستعمال النقود هو إستهلاكها، كما كان الحال في نظام المقاي ضة بل، الهدف هو إستبدالها مقابل سلع أخرى. و من هذا المنطلق، نتحدث عن **القدرة الشرائية** للنقود.

الوظيفة الأساسية الثانية هي: **قياس القيمة.** بإعتبار أن النقود هي الوسيلة التي نعبر بها عددياً او حسابيا، عن قيمة السلع، بالشكل الذي ييسر على الأفراد مقارنة **القيم التبادلية** لجميع السلع المتداولة في السوق. و تنبثق من هذه الوظيفة وظيفتان فرعيتان للنقود:

- وظيفة **تخزين القيمة،** التي تنشأ من إمكانية الإحتفاظ بالنقود إلى حين إنفاقها. أي: إكتنازها أو إدخارها (توظيفها).

- وظيفة **الدفع الآجال،** التي تنشأ من إمكانية إستعمال النقود كوسيلة للوفاء بالدين. و من هذا المنطلق، نشأ و تطور ما يسمى إقتصاد القرض أو الإئتمان.

4- دور النقود في النشاط الإقتصادي :

حسب الرأي التقليدي، النقود **حيادية**. بدعوى أنها لا تؤثر في النشاط الإقتصادي، و أنها مجرد وسيلة تقنية للتبادل. و من ثم، فإن الأعم هو المقابل عن النقود. أي، السلع. النقود مرتبطة إذن بهذا المقابل، و غير مستقلة عنه (على غرار الضوء داخل الحجرة).

حسب الرأي الحديث، النقود **غير حيادية.** أي مستقلة – نسبيا – عن المقابل السلعي.

و بالتالي ، فهي مؤثرة في النشاط الإقتصادي، من خلال قنوات مختلفة: تعلق الأفراد بها (الإستهلاك)، تمويل الإستثمار (تغيير معدلات معدلات الفائدة)، توزيع الدخل (إحداث الإنفاق)، تجسيد السلطة الإقتصادية (من خلال السيطرة على مراكز المبادرة).

5- النقود و النظام الإقتصاد :

على ضوء التحليل السابق، يتضح جليا – و بإجمال – أن وجود النقود، من وجهة النظر الإقتصادية، مرتبط بوجود السلعة. و من ثم، مرتبط بنظام إقتصادي هو: **نظام الإنتاج السلعي** ، بشكله الأرقى: **النظام الرأسمالي .**

و يمكن ان نفهم هذه الصلة بين النقود و النظام الرأسمالي من خلال، دراسة الشروط الضرورية لممارسة النقود لبعض وظائفها، كما بين ذلك – ببراعة – الإقتصادي الجزائري **عبد اللطيف أشنهو.** و نحن هنا، نورد خلاصة تحليله الثاقب:

- إذا أخذنا وظيفة الدفع، من الواضح أن قبول النقود كوسيلة للدفع يكون فقط، في حدود تيقن البائع من وجود تموين عادي للسوق بالسلع. و من هنا، فإن هذه الوظيفة، تقضي نظاما قائما على التبادل المنتظم و المستمر. و هذا النظام ينشأ و يكتمل نضجه – كما نعلم – في أحضان الرأسمالية.

- إذا أخذنا وظيفة تخزين القيمة أو الإدخار، فهي مرهونة أيضا، بتيقن المدخر من عدم حدوث تدهور كبير للقدرة الشرائية للنقود. و هو ما ليس ممكنا إلا، في ظل نظام يحقق الإستقرار النسبي للقيم. و الرأسمالية، على خلاف الأنظمة السابقة، تحقق هذا الإستقرار بصفة مقبولة من خلال، آلية تشكل **سعر السوق،** الذي يعتبر مرجعا ثابتا – نسبيا – لا يتغير فجائيا ...

- إذا أخذنا النقود كمعادل عام، فلا معنى لذلك إلا، في حدود توسع السوق و توحد مجالات التعادل. فالمعادل العام، كوظيفة، يتطلب سوقا واحدة و معممة. و هذا ما أنجزته الرأسمالية ، بإمتياز.